



نشرة شهرية تعرض أفضل الممارسات حول الإدارة الرشيدة مع التركيز على خبرات من البلدان العربية والأفريقية

مجلد ١ - عدد ٧ - ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣

## تنمية القدرات

إن مهمة خفض معدلات الفقر في العالم إلى النصف لا تحدث بالسرعة الكافية. مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية توقف تنفيذ خطط الحد من الفقر في العديد من البلدان ، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى القدرة المحدودة لمعالجة الفقر على نحو فعال.

ففي البلدان التي لديها خطط خاصة بالحد من الفقر مصممة تصميماً جيداً وتمتع بقدر جيد من التمويل ، لا يزال نقص القيادة والمعرفة والخبرة الفنية والإدارية في تلك البلدان وصعوبة الاحتفاظ بالموظفين الموهوبين في بيئة بها قليل من الحوافز تمثل عائقاً للحد من الفقر ، وإحدى التحديات المتكررة هو عدم القدرة على تنفيذ القوانين والأنظمة والسياسات اللازمة لوضع استراتيجيات التنمية موضع التنفيذ. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب الصدمات الخارجية بما في ذلك أزمة الغذاء وتغير المناخ والأزمة الاقتصادية العالمية.

ويعد رعاية وتعزيز قدرة الدول النامية على التخطيط على المدى الطويل فضلاً عن التحرك السريع في الأزمات أمور ضرورية للحد من الفقر وتحمل الصدمات العالمية. فدون الاستثمار في تنمية القدرات على التفاوض والتخطيط والإدارة والتنفيذ تفتقر الدول إلى الأساس الذي تحتاجه للتنمية. ومثل تلك الفجوات - أي تنمية القدرات - يمثل "كيف" لتحقيق الحد من الفقر والتنمية.

البقية صفحة ٤

## في هذا العدد

- ١ - تنمية القدرات
- ٢ - فعاليات وموتمرات
- ٣ - أحدث التشريعات
- ٤ - أرقام وحقائق
- ٥ - بناء قدرات المتابعة والتقييم في الجمهورية اليمنية
- ٦ - تعثر الحكومات في الكفاح من أجل كبح الفساد
- ٧ - مناقصات
- ٨ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- ٩ - تطلق تقرير "الإصلاح التنظيمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تنفيذ مبادئ السياسة التنظيمية لتعزيز النمو الشامل"

## فعاليات وموتمرات

"الزاهة والأزمة: كيف نعيد كسب ثقة الشباب؟" مؤتمر مشترك بين منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - باريس - فرنسا ، ٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣.

منظمة الشفافية الدولية تطلق تقريرها السنوي التاسع عشر حول مؤشرات الفساد لعام ٢٠١٣ يوم ٣

ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣ ([www.transparency.org](http://www.transparency.org)).





## أحدث التشريعات

### مصر: قانون التظاهر رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣

في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والموكب والتظاهرات السلمية وهو ما عرف في الشارع المصري باسم قانون التظاهر. يضع القانون المثير للجدل الضوابط التنظيمية لإقامة الاجتماعات والتظاهرات والموكب وغيرها حيث يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من الجهات الأمنية تقدر بثلاث أيام قبل التظاهرة أو الاجتماع على أن تخفض المدة لأربع وعشرين ساعة قبل الموعد إذا كان الاجتماع أو الموكب انتخابياً، ويجوز لمدير الأمن في المنطقة المزمع عقد التظاهرة أو الاجتماع في نطاقها أن يمنع إقامتها إذا وردت دلائل جديده على ما يهدد السلم والأمن العام على أن يخطر منظمي الحدث قبل الميعاد بأربع وعشرين ساعة على

الأقل. يتناول القانون العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه والتي تتراوح بين الحبس أو السجن والسجن المشدد الذي تصل مدة عقوبته إلى سبع سنوات بالإضافة إلى الغرامة التي قد تصل إلى ثلاثمائة ألف جنيه في حدودها القصوى أو ياحدى هاتين العقوبتين. كما نص على اختصاص مجلس الوزراء باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه.

### بوتسوانا: قانون الصحة

وقع في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٣ رئيس الجمهورية قانون الصحة العامة الصادر عن البرلمان. نص هذا القانون - الذي تم وصفه من قبل المعارضة بالوحشي - على إمكانية إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) دون موافقة الشخص، كذلك يعطي الأطباء الممارسين وأطباء الأسنان الحق في طلب

اختبار فيروس نقص المناعة البشرية قبل الشروع في العمليات الطبية أو ذات العلاقة بطب الأسنان غير العاجلة. علاوة على ذلك، فإن القانون ينص على أنه يجوز مقاضاة شخص لرفضه الخضوع لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية أو لعدم الإفصاح لشريك الحياة عن الوضع الصحي. ويجوز إصدار أمر من المحكمة بفرض قيود على الشخص الذي يخالف أحكام هذا القانون أو بعزله واحتجازه، في المكان وبالطريقة التي يحددها أمر المحكمة لفترة لا تتجاوز ٢٨ يوماً. وعند إصدار الأمر يجب على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من الأمور بما في ذلك طريقة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وخطورة نقل المرض لأشخاص آخرين.



## أرقام وحقائق

حوالي ٣٥٪ من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا على المهنيين المغتربين.

- ثمانية وثلاثون من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي يبلغ عددها ٤٧ لا تصل إلى مستوى الحد الأدنى وفقاً لمنظمة الصحة العالمية (WHO) والذي يبلغ ٢٠ طبيباً لكل ١٠٠ ألف شخص.

- هناك علماء ومهندسين أفارقة في الولايات المتحدة أكثر منهم في القارة الأفريقية بأكملها.

- أطلقت منظمة اليونسكو برنامج تجريبي

- منذ عام ١٩٩٠ تفقد أفريقيا ٢٠ ألف من المهنيين سنوياً.

- تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أن ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٩ ترك حوالي ١٢٧ ألف من المهنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً القارة الأفريقية.

- فقدت إثيوبيا ٧٥٪ من القوى العاملة الماهرة في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩١.

- لملء فجوة في الموارد البشرية التي خلقتها هجرة العقول، توظف أفريقيا ما يصل إلى ١٥٠ ألف من المهنيين المغتربين بتكلفة ٤

مليارات دولار أمريكي سنوياً؛ ويتم إنفاق

لبناء قدرات في عام ٢٠١٢، وقد تم اختيار ٣٢ من المتخصصين في ٢٥ بلداً أفريقياً من خلال عملية اختيار تنافسية (حيث وصل عدد الطلبات الواردة إلى ٢٠٠ طلباً). وتلقى المتخصصين - منهم ٤٠٪ من النساء - التدريب على نهج السياسات لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، فضلاً عن التدريب على آليات أخرى مثل إعداد التقارير الدورية كل أربع سنوات.

## بناء قدرات المتابعة والتقييم في الجمهورية اليمنية

تلخص هذه النبذة الدروس الرئيسية المستفادة من مشروع يموله البنك الدولي في الجمهورية اليمنية وهو مشروع "متابعة وتقييم استراتيجية الحد من الفقر والبرامج ذات الصلة" الذي أنشأ وفعل وحدة متابعة استراتيجية الحد من الفقر.



الإنترنت يربط مكتب الإحصاء و الوزارات بوحدة المتابعة والتقييم للسماح بالتحديث المنتظم لجميع المؤشرات. ولكن الجمهورية اليمنية لديها خطة رئيسية الإحصائية سيتم تنفيذها من قبل المكتب الوطني للإحصاءات، والتي تنطوي على بعض التحديات المتعلقة بالتنسيق.

بوصفه الوكالة الإحصائية الرسمية للدولة يعتبر المكتب الوطني للإحصاءات هو المفتاح الرئيسي للكثير من - إن لم يكن معظم - مؤشرات المتابعة. على الرغم من أنه تم تأسيس البنية التحتية لنظام المراقبة داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لم يتم إحراز تقدم في إتخاذ التدابير العملية لتحديد المؤشرات وتنفيذ نظام للمتابعة والتقييم بشكل منهجي. بعد أن أغلقت المنحة، كانت الخطوة التالية تنفيذ الخطة الرئيسية للمتابعة والتقييم. ومع ذلك، بعد وقت قصير من إغلاق المنحة، بدأت الاضطرابات الاجتماعية، مما أدى إلي المماثلة في إحراز المزيد من التقدم، وهذا يوضح التحديات الإضافية التي تواجهها البلاد الهشة والمتأثرة بالصراعات.

([http://citizenpowerandbank.org/EXTPOWER/Resource/336911345145100025/Num8/Ref2/NC\\_24.pdf](http://citizenpowerandbank.org/EXTPOWER/Resource/336911345145100025/Num8/Ref2/NC_24.pdf))

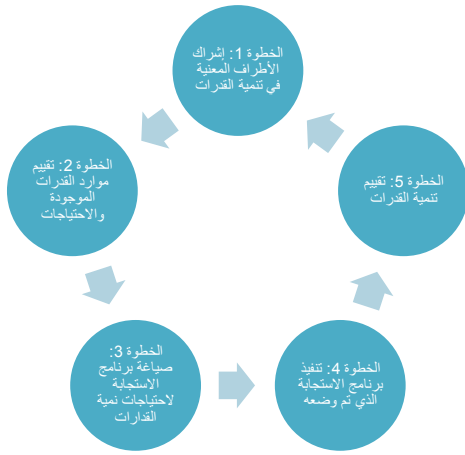
وقد أعدت الحكومة الانتقالية برنامج التنمية للعامين المقبلين يُدعى البرنامج مرحلي للاستقرار والتنمية. ويتضمن البرنامج عدة أولويات طارئة على المدى القصير، مثل الاستقرار الأمني، ونقل السلطة السلمي، والاحتياجات الإنسانية. وتشمل الأولويات متوسطة الأجل قطاعات النمو الاقتصادي، والبنية التحتية الأساسية، والحماية الاجتماعية، والحكم الرشيد وبناء الدولة. وتعمل مجموعة مشتركة من المهنيين مع السلطات اليمنية على تنفيذ هذا البرنامج للمساعدة خلال المرحلة الانتقالية الهشة.

وتعتبر أهداف المشروع الممول من البنك الدولي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقضايا التي تواجه الجمهورية اليمنية. وعلى الرغم من أن موضوع المتابعة والتقييم قد أُثير لعدة سنوات قبل الموافقة على المنحة إلا أن تنفيذ السياسات والأنشطة المتعلقة بالمتابعة والتقييم لم تجر بعد. وخلال عملية بناء قدرات المتابعة والتقييم أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون مع المكتب الوطني للإحصاءات حيث اشتمت الوزارات أحياناً من قضايا تتعلق بالبيانات بينها وبين المكتب الوطني للإحصاءات بما في ذلك عدم إمكانية الحصول على البيانات من المكتب، أو الإزدواجية والنتائج غير المتسقة مما أدى إلى بعض التأخير في جمع البيانات وإعداد التقارير. ولمعالجة هذه القضية، صدر قرار مجلس الوزراء في عام ٢٠١٠ (قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٤) لتعزيز ووضع إطار لإشراك المكتب الوطني للإحصاءات في تطوير عملية المتابعة والتقييم بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوزارات، وغيرها من الوكالات، وهذا القرار قيد التنفيذ، على الرغم من أنه يتم بوتيرة بطيئة. لا تملك الحكومة بعد نظام مركزي على

ويقدم النهج المستخدم في هذا المشروع - الذي تضمن رحلة دراسية إلى أوغندا، ودورات تدريبية دولية مركزة، والعمل الناجح على تحسين وتقليل عدد من المؤشرات - بعض الدروس المستفادة للدول الأخرى التي تسعى إلى بناء قدرات المتابعة والتقييم. واستفاد صانعو السياسات من مهارات أوغندا الجيدة لربط المسألة مع تخصيص الموارد وأهمية وجود مكتب إحصاءات قوي ومستقل. كما توضح تجربة جمهورية اليمن قيمة وجود راع قوي في المتابعة والتقييم لدعم مثل هذه المبادرة الهامة. أخيراً، إدراج منظمات المجتمع المدني في تخطيط ومخرجات المتابعة والتقييم - وخصوصاً على المستوى المركزي وعلى مستوى السياسات - ساعد على زيادة الدعم الشعبي الذي كان عاملاً مهماً في بناء قدرات المتابعة والتقييم.

بعد عودة تعاون البنك الدولي مع الجمهورية اليمنية في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٢ تم تقديم ملخص الاستراتيجية المرحلية التي تغطي فترة العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى مجلس إدارة البنك الدولي في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٢. وكان من المقرر أن يطابق الإطار الزمني لتلك الاستراتيجية الإطار الزمني للحكومة الانتقالية الحالية في الجمهورية اليمنية والتي من المتوقع استمرارها حتى عام ٢٠١٤. ويدور إطار الاستراتيجية حول ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

- تكثيف المشاركة والإدماج، وخاصة بين النساء والشباب؛
- تعزيز القدرات المؤسسية، والحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة؛
- تعزيز المرونة التشغيلية للبرنامج المدعوم من البنك الدولي. وتعزيز القدرات المؤسسية أمر ضروري لإعادة تنمية وتطوير برنامج المتابعة والتقييم في جمهورية اليمن.



منهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات

### بعض إنجازات برامج تنمية القدرات

ليبيريا ورواندا وسيراليون و إثيوبيا هي من بين البلدان الأفريقية التي تستثمر في تنمية القدرات الوطنية لدعم التنمية على المدى الطويل. على سبيل المثال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة الليبيرية في وضع استراتيجية تنمية القدرات الوطنية بناء على "استراتيجية الحد من الفقر" التي تم وضعها في البلاد ، وتقوم الاستراتيجية بتحليل قدرة كيانات رئيسية مثل الوزارات على تحديد وتنفيذ اختصاصاتها وكيف تعمل استراتيجيات الموارد البشرية الخاصة بها على إدارة ودعم الموظفين الموهوبين.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مع العديد من البلدان لضمان استخدام المساعدات التنموية على نحو فعال ، على أساس مبادئ الملكية الوطنية ، والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. على سبيل المثال ، دعت حكومة تنزانيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى شراكة مع مؤسسة بوابة التنمية (Development Gateway Foundation) لإدخال نظام لإدارة المعلومات على الإنترنت خاص بالمساعدات ، ويعتقب هذا النظام الآن المساعدات الإنمائية الرسمية ويربطها بالنتائج المتعلقة بالأهداف التنموية للألفية ، وبالتالي فهو يعزز القدرة الوطنية على متابعة تدفقات المعونة والإشراف عليها وتعزيز الشفافية والمساءلة.

كذلك يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير قدرات الكيانات من غير الدول لكي تصبح أكثر فعالية في تقديم الخدمات مثل المياه النظيفة والكهرباء للمجتمعات المحلية. وفي ناميبيا ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية تقاسم الحكومات المحلية والقطاع الخاص المسؤوليات في تقديم الخدمات العامة البلدية. كما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في تحديد الفجوات في القدرات وإعادة صياغة الأدوار والحقوق والمسؤوليات والحوافز لجميع الأطراف في شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وجدير بالذكر أن عمل تنمية القدرات مبني على الشراكة ومستمر بفضلها ، لذا يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهج مشترك لمنظمة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات ويتعاون مع غيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. فعلى سبيل المثال ، في شراكة مع مؤسسة التنمية الدنماركية ( Danish Development Corporation ) ، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الأمم المتحدة لتنمية قدرة المشتريات ( UN Procurement Capacity Development Centre ) لتبادل الخبرات في المشتريات العامة وتعزيز الشفافية لدول إثيوبيا ، والأردن ، وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون. ويتضمن الشركاء الآخرين الذين يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معهم "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" ، والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا ، ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية.

(<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/fast-facts/english/FF-Capacity-Development.pdf>)

### استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كشريك موثوق به ومتعدد الأطراف يخدم ١٦٦ بلداً في جميع أنحاء العالم ، يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وجوده العالمي وخبراته لمساعدة الدول على تعزيز مؤسساتها.

سواء كانت مؤسسات الدولة في أفغانستان وموزمبيق تعمل على النظر في كيفية العمل بشكل أكثر فعالية ، أو الحكومات المحلية في إندونيسيا وصربيا تسعى إلى الاستثمار في القدرات الإدارية على نحو أفضل ، أو كانت الخدمات المدنية في تنزانيا وبنغلاديش تسعى إلى تحفيز موظفيها ، فجميعها تسعى إلى الحصول على المشورة والدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على بحث وتطوير ورعاية وتوفير أساليب تنمية القدرات القائمة على الأدلة والمنهجيات والابتكارات. ويقدم البرنامج المشورة والدعم وفقاً لأولويات وطلبات الدول الشريكة ، كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال عملية منهجية لتنمية القدرات (كما هو موضح أدناه) للمساعدة في تحليل القدرات الموجودة ، وتحديد ما يمكن تعزيزه ، وتقديم المشورة بشأن السياسات والخيارات الاستثمارية التي تعزز حماية القدرات الوطنية والاحتفاظ بها وتمييزها.

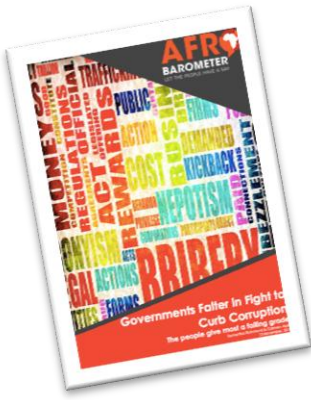
### روافع التغيير

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أربعة "روافع لتغيير القدرة" والتي ثبت أنها تعزز المؤسسات الوطنية:

1. الترتيبات المؤسسية: بما في ذلك تحسين منظومات العمل ، وممارسات إدارة الموارد البشرية ، وآليات التقييم ، وآليات الحوافز النقدية وغير النقدية ؛
  2. القيادة: بما في ذلك تنمية مهارات القيادة ، برامج التوجيه والإرشاد ، واستراتيجيات إدارة المخاطر ، والتحويلات والتخطيط للخلافة ؛
  3. المعرفة: وتشمل إصلاحات التعليم ومنهجيات التدريب والتعلم ، واستراتيجيات "كسب العقول" ، والتعلم من النظراء ، وتبادل الحلول الفنية بين البلدان خاصة الحلول "بين دول الجنوب والجنوب" ؛
  4. المساءلة: وتتضمن نظم المساءلة وآليات مستقلة للمتابعة والتقييم ومشاركة المواطنين وحصولهم على المعلومات.
- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصميم ومتابعة وتقييم استثمارات تنمية القدرات في مجالات الحكم الديمقراطي ، البيئة والطاقة ، منع الأزمات والتعافي منها ، والحد من الفقر.

### الأهداف العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي:

- تعزيز قدرة البلدان على إجراء عمليات تقييم القدرات ، وصياغة وتنفيذ تدخلات تنمية القدرات وتقييم النتائج ؛
- تحسين القدرات الوطنية لإدارة وتنسيق المساعدات ومصادر التمويل الإنمائي الأخرى للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية ؛
- زيادة عدد البلدان التي تدمج استراتيجيات تنمية القدرات في خططها الوطنية والمحلية في مجال التنمية ؛
- الاستفادة من تطبيق الحلول عبر البلاد ؛
- دعم آليات التمويل التي تساعد على توفير التدريب على المدى القصير ، والتوجيه والحوافز مع الاستثمار في إصلاحات طويلة الأجل.



## تعثر الحكومات في الكفاح من أجل كبح الفساد

تدين غالبية الناس في ٣٤ بلدا أفريقيا جهود حكوماتهم في مكافحة الفساد، وفقاً لاستطلاعات مؤسسة أفروبارومتر (Afrobarometer) التي تضمنت أكثر من ٥١ ألف شخص بين أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١ ويونيو (حزيران) ٢٠١٣. هذه النتيجة هي واحدة فقط من تقرير مؤسسة أفروبارومتر، "تعثر الحكومات في الكفاح من أجل كبح الفساد: الناس تعطي معظم الحكومات درجات رسوب"، الذي صدر يوم الأربعاء، ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) في داكار.

وقال ٥٦٪ من المشاركين في الاستطلاع أن حكوماتهم قد قامت بالمهمة "إلى حد ما" أو بدرجة "سيئة للغاية" في محاربة الفساد، في حين أن ٣٥٪ فقط رأوا أن حكوماتهم فعلت هذا "إلى حد ما" أو بدرجة "جيدة جداً". وبالنسبة إلى ١٦ دولة شملها الاستطلاع منذ عام ٢٠٠٢ زادت التقييمات السلبية من ٤٦٪ إلى ٥٤٪. بينما شهدت خمس دول منها فقط تراجعاً في هذه التصنيفات السلبية على مدى العقد الماضي. وظهرت التصنيفات السلبية على الرغم من أن القضاء على الفساد وتحسين الحكم في أفريقيا كانت من الأولويات لمعظم المنظمات الدولية الرئيسية والعديد من القادة السياسيين منذ منتصف التسعينات.

### النتائج الرئيسية:

- أكثر من ٥ من كل ١٠ أشخاص (٥٦٪) يقولون أن حكوماتهم تقوم بعمل ضعيف في مكافحة الفساد، ففي ١٦ بلدا شملها الاستطلاع على مدى العقد الماضي، زادت التصنيفات السلبية بنسبة ٨ نقاط منذ عام ٢٠٠٢.
- الشرطة تجذب أعلى الدرجات من الفساد عبر ٣٤ بلدا، حيث يقول ٤٣٪ من الناس أن "معظم" أو "كل" الشرطة تشارك في الفساد. جاءت التصورات السلبية الأعلى في نيجيريا (٧٨٪) وكينيا (٦٩٪) وسيراليون (٦٩٪).
- واحد من كل ثلاثة أفراد (٣٠٪) أقر بدفع رشوة مرة واحدة على الأقل في العام الماضي إما للحصول على خدمة أو لتجنب مشكلة، بدءاً من مستوى منخفض بلغ ٤٪ فقط في بوتسوانا إلى ٦٣٪ من سكان سيراليون.
- إن الفقراء يدفعون الرشاوى في أحيان أكثر من المواطنين الأفضل حالاً، تقريبا واحد من كل خمسة أشخاص (١٨٪) من الذين لم يحصلوا على كفايتهم من الطعام لمرّة أو ربما أكثر في السنة الماضية قد دفعوا رشوة لمسؤول حكومي للحصول على العلاج الطبي، مقارنة بنسبة ١٢٪ فقط من بين من أهم أحسن حالاً.
- ترتبط خبرة الفقر أيضاً بمستويات أعلى في منظور الفساد وخاصة في قطاع العدالة. ما يقرب من نصف الشعب (٤٦٪) من الذين لا يأخذون كفايتهم من الطعام مرة أو أكثر في السنة يرون "معظم" أو "كل" الشرطة فاسدة، مقارنة ب ٣٩٪ بين أولئك الذين لم يتعرضوا لنفس الظروف المعيشية القاسية، و ٣١٪ من الفئات الأكثر فقراً ترى أن القضاء والمحاكم فاسدة مقارنة ب ٢٤٪ بين المواطنين الأفضل حالاً.

(تصريح أفروبارومتر صحفي صدر في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٣، [http://www.afrobarometer.org/files/documents/press\\_release/ab\\_r5\\_pr8.pdf](http://www.afrobarometer.org/files/documents/press_release/ab_r5_pr8.pdf)؛

تقرير "تعثر الحكومات في الكفاح للحد من الفساد: الناس يعطون معظم الحكومات درجة رسوب" الصادر عن منظمة أفروبارومتر متاح على الرابط التالي:

[http://www.afrobarometer.org/files/documents/policy\\_brief/ab\\_r5\\_policybriefno4.pdf](http://www.afrobarometer.org/files/documents/policy_brief/ab_r5_policybriefno4.pdf)

## مناقصات

### السنگال : حملة توعية المستهلك

يسعى البنك الدولي لتصميم حملة توعية للمستهلكين وخطة لتنفيذ تلك الحملة من أجل زيادة الوعي واستخدام حلول الإضاءة التي تعمل بالطاقة الشمسية، مع التركيز على المصابيح الشمسية الخاصة التي تم الموافقة عليها في إطار برنامج "إضاءة أفريقيا" في السنغال. وسوف تستند حملة توعية المستهلك على استخدام المواد المبتكرة في زيادة وعي المستهلك التي تم وضعها في إطار برنامج "إضاءة أفريقيا" لكن لم يتم تنفيذها على نطاق واسع بعد. ستقوم الشركة الاستشارية بتقديم تصميم حملة توعية المستهلك مع تحديد الفئات المستهدفة، المزج بين المواد المستخدمة في الحملة، مع تحديد الاعتبارات المالية، والجدول الزمني لبدء تنفيذ حملة توعية المستهلك التي تلبى احتياجات الشركاء والحكومة.

الموعد النهائي للتعبير عن الاهتمام بتقديم عرض: ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣

### خدمات استشارية قانونية لمشروع مكتب الائتمان في بوروندي

مؤسسة التمويل الدولية تدعم البنك المركزي لجمهورية بوروندي في تطوير نظام التقارير الائتمانية الخاصة، كجزء من خطة أوسع لتطوير البنية التحتية للأسواق المالية في بوروندي. وتحقيقاً لهذه الغاية فإن مؤسسة التمويل الدولية ترغب في إجراء تقييم قانوني يتطلب خدمات شركة استشارات قانونية لتقييم الإطار القانوني الحالي، وإعداد اللائحة للتقارير الائتمانية لجمهورية بوروندي - بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية - وتقديم التوصيات اللازمة بشأن توافق اللائحة المقترحة مع التشريعات الوطنية.

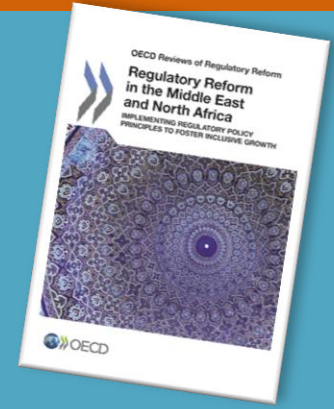
الموعد النهائي للتعبير عن الاهتمام بتقديم عرض: ٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣

### فرصة تمويل لبرامج المنظمات غير الحكومية لصالح اللاجئين من سوريا في الأردن ولبنان والعراق للعام المالي ٢٠١٤

مكتب السكان واللاجئين والهجرة سوف يعطي أولوية التمويل لأنشطة المنظمات غير الحكومية المقترحة التي تقع ضمن خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة أو يمكن أن تظهر توافق وثيق مع الأولويات الاستراتيجية الواردة في خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة وتلبي أولويات مكتب السكان واللاجئين والهجرة بالنسبة للاجئين من سوريا.

الموعد النهائي لتقديم عرض: ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣

## منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطلق تقرير "الإصلاح التنظيمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تنفيذ مبادئ السياسة التنظيمية لتعزيز النمو الشامل"



تنفيذ مبادئ السياسة التنظيمية هو المحرك للتغيير من أجل دعم الشفافية والمساءلة والمشاركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بفعالية على دعم انتقال المنطقة نحو حكم أكثر كفاءة وفعالية من خلال تقييم البيئة التنظيمية الحالية مقابل الميثاق الإقليمي لجودة التنظيم الذي صدر في عام ٢٠٠٩ والنصبت وتوصيات عام ٢٠١٢ التي أصدرها مجلس السياسات التنظيمية والحوكمة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

"تقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإصلاح التنظيمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تنفيذ مبادئ السياسة التنظيمية لتعزيز النمو الشامل" - الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس يوم ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٣ يستعرض التقدم الذي أحرزته دول المنطقة في تنفيذ السياسة التنظيمية. ويعتبر الحكم التنظيمي في منطقة الشرق الأوسط أولوية متزايدة لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل. ويعكس التقرير أهم التطورات في هذا الصدد ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة في البحرين ومصر و الأردن ولبنان و موريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. ويخلص التقرير لى تقديم بعض التوصيات إلى بلدان المنطقة - لا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية - لمساعدتها على بناء المؤسسات والنظم والسياسات والقدرات المطلوبة لخلق بيئة تنظيمية أفضل والتي تعتبر لازمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو العادل مع ضمان المشاركة الشعبية والمساءلة.

يمكنكم قراءة النسخة الإلكترونية من التقرير مجاناً على الرابط التالي: OECD iLibrary ([www.oecd-ilibrary.org/governance/regulatory-reform-in-the-middle-east-and-north-africa\\_3793449023](http://www.oecd-ilibrary.org/governance/regulatory-reform-in-the-middle-east-and-north-africa_3793449023)) كذلك يمكنكم التعرف على نهج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الإصلاح التنظيمي على مدونة OECD Insights (<http://oecdinsights.org/2013/11/12/why-should-the-middle-east-and-north-africa-care-about-regulatory-reform>)

ولمعرفة لمحة عن النتائج يمكنكم إلقاء نظرة على النشرة الخاصة بالتقرير OECD flyer (<http://www.oecd.org/regreform/regulatory-policy/2013-Mena-Report-flyer.pdf>)

إن أردت أن تساهم بمقالات أو ترسل إلينا تعليقاتك برجاء مراسلتنا:

Email: [enquire@aadvisers.org](mailto:enquire@aadvisers.org)

Facebook: <http://www.facebook.com/ArabAfricanAdvisers>

Twitter: [www.twitter/aadvisers](http://www.twitter/aadvisers)



المجموعة العربية الأفريقية للاستشارات  
١٨ أعمارات العبور - شارع صلاح سالم - الدور الثامن - شقة ٥  
مصر الجديدة - القاهرة - مصر

ت / ف: ٠٠٢٠٢٢٤٠٢٨٨٥١ - الموقع الإلكتروني: [www.aadvisers.org](http://www.aadvisers.org)